الأردن أكثر المستائين من صفقة القرن الأميركية

لاءات ملكية لا تحجب المخاوف من أن تصبح المملكة وطنا بديلا للفلسطينيين

لم تكشف الإدارة الأميركية عن كامل تفاصيل خطتها "صفقة القرن" للتسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين رغم ما تسيله من حبر، لكن ورغم الرفض العربي وخاصة من قبل الفلسطينيينل المعنيين بدرجة أولى بهذه الخطة، فإن المُخاوف تتصاعد أكثر في الأردن من أن تصبح الملكة بمثابة الوطن البديل للفلسطينيين رغم كل ما يمكن عرضه من إغراءات مالية واقتصادية قد تشجع الأردن على قبولها. ويرى بعض الخبراء أنه لا يوجد أمام المملكة الهاشمية سوى رفض خطة واشنطن لأن المملكة ستكون ربما أكبر خاسر من هذه الصفقة السياسية المثيرة للجدل.

> 모 عصان – ينطلق مستشحار الرئيس الأميركي جاريد كوشلنر بداية الأسبوع في القيام بجولة على منطقة الشرق الأوسيط ستشمل وفق ما تم تداوله إسرائيل وخمس دول عربية، لوضع اللمسات النهائية على الشق الاقتصادي من خطة التسوية السياسية الأميركية للشرق الأوسط، المعروفة باسم "صفقة

هذه الجولة الجديدة لصهر ترامب تثير مخاوف الأردنيين من أن يتحوّل بلدهم إلى موطن بديل للفلسطينيين رغم اللاءات الملكية الرافضية لصفقة القرن شكلا ومضمونا.

وأكّدت العديد من التقارير الأميركية وأبرزها تلك الصادرة بصحيفة "واشنطن بوست" أن كوشنر سيعود إلى الشرق الأوسط، نهاية الشهر الجاري، للترويج لخطة الإدارة الاقتصادية البالغة قيمتها 50 مليار دولار، والتي سيتم تخصيصها للأراضى الفلسطينية ودول عربية . مجاورة وعلىٰ رأسها الأردن.

هل تكون صفقة القرن الأميركية بمثابة التصفية للقضية الفلسطينية ومسح للهوية الأردنية في الوقت نفسه

وستشمل جولة كوشنر الشرق أوسطية، إسرائيل والأردن ومصر والسعودية وقطر والإمارات، دون تحديد جدول زمنى لذلك، إذ يترأس وفد يضم المبعوث الخاص للمفاوضات الدولية جيسون غرينبلات، والمبعوث الأميركي الخاص لإيران براين هوك.

وجدد الحديث عن حولة مرتقبة لنائب الرئيس الأميركي جاريد كوشنر إلى الشرق الأوسط مخاوف الأردنيين الرافضين لخطته للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين، خشية أن تدفع المملكة الثمن الأكبر لـ"صفقة القرن" وأن تصبح وطنا بديلا للفلسطينيين.

ويعود كوشنر إلئ الشرق الأوسطفي أواخر يوليو وذلك في إطار جولة جديدة تهدف إلى الدفع قدمًا بخطته التي لم نُكش ف بعد عن تفاصيلها، ويستبعد أن تدخل حيـز التنفيذ في المدى القريب في ظل الرفض الواسع لهاً.

ويقول الموظف الأردنى المتقاعد خالد الخريشا (65 عاما) من محافظة المفرق (نحو 70 كلم شهمال شرق عمان) إن "صفقة القرن هي تصفية للقضية الفلسطينية ومسلح للهوية الأردنية في الوقت نفسه. من دون شك الأردن سيكون الخاسر الأكبر بعد الفلسطينيين".

ويضيف الرجل الستينى المنحدر من عشيرة الخريشا، والذي أرتدى الزي العربى التقليدي أثناء مشاركته في إحدى التظاهرات أمام السفارة الأميركية في عمان ضد الخطة الأميركية للسلام، "نرفض الصفقة جملة وتفصيلا"، معتبرا أنها "خطر على الأردن".

وتستند المخاوف والرفض إلى مجرد تسريبات عن الخطة تؤكد أنها لن تأتى علـــىٰ ذكر حــل الدولتين، وإلىٰ سياســة الإدارة الأميركية برئاسسة دونالد ترامب الذى اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل خارجا عن إجماع الرؤساء الأميركيين

وقالت وداد العاروري (81 عاما) التي تعود أصول عائلتها إلى رام الله وجنين فى الأراضى الفلسطينية لوكالة فرانس برس خلال التظاهرة، "نأمل في أن يعلن الأردن الذي هو بلدنا أرضا وشعبا وقيادة رفضه وبشكل حازم لهذه الصفقة التي تعني بيع فلسطين".

الكابوس

شهد الأردن موجتين من اللجوء الفلسطيني: الأولىٰ عقب "النكبة" عام 1948 إثر إعالان قيام دولة إسرائيل، والثانية بعد "النكسة" إثر حرب يونيو عام 1967 عندما احتلت إسـرائيل الضفة الغربية التي كانت تحت السيطرة الأردنية. ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأمم المتحدة في الأردن أكثر من 2.2 مليون لاجئ.

وأكثر من نصف عدد سكان الأردن البالغ 9.5 مليون نسمة من أصول فلسطينية ويحمل ثلثهم الجنسية الأردنية.

إلىٰ مؤتمر في البحرين عقد في 25 و26 يونيو عرضت قيه الشـق الاقتصادي من خطة السلام الهادف، بحسب قولها، إلى حــذب اســتثمارات تتجــاوز قيمتها 50 مليار دولار لصالح الفلسطينيين وخلق مليون فرصة عمل لهم ومضاعفة إجمالي ناتجهم المحلى، وذلك خلال عشيرة أعوام. وقاطع الفلسطينيون مؤتمر

المملكة قلقة مـن أن تفتح الصفقة الباب

ويخشعى الأردنيون في حال إسقاط حق العودة للاجئين، أن تصبح المملكة تحت ضغط مطالبتها بتجنيس الثلث

ودعت واشتنطن نهاية مايو الماضي البحرين، وشارك فيه الأردن ممثلا بأمين

عام وزارة المالية الأردنية. ويرى مدير مركز القدس للدراسات السياسية عريب الرنتاوي أن "ثانى أكبر ضحية لصفقة القرن بعد الفلسطينيين هـو الأردن بـلا منازع". ويقول إن

أمرا غير مؤكد وفق عدد من الخبراء.

وتتسم العلاقات بين بغداد وأربيل

بالتوتر منذ سنوات عدة، وساءت أكثر في

تنظيم الدولة الإسالامية للسلاد، للبدء

"حول حلول وخيارات في الأردن وعلى حسابه". ويتطرق مديــر مركز الفينيق للدراسات أحمد عوض من جهته إلىٰ أحد هذه الحلول المتداولة وهو إعطاء الأردن دورا في إدارة الضفة الغربية، معتسرا أن "هذا عبء سياسي كبير لا

أعتقد أن الدولة العميقة في الأردن ترغب ويتخوف الرنتاوي من "ربط استدامة الكيان الفلسطيني بشرط ارتباطه بصيغة ما مع الأردن. هذا الإسرائيلية.

سيفتح على الأردن أبواب جهنم". ويـرى الرنتاوي أن الخطة سـتضع على الأردن ضغطا لتوطين عدد آخر من الفلسطينيين ومنحهم الجنسية، مضيفا "لا توجد دولة في المنطقة عليها عبء في موضوع اللاجئين الفلسطينيين مثل الأردن، فهو لديه عدد هائل يشكل نحو 60

في المئة من سكانه. هذا كابوس". ويعتمد الأردن الذي تشكل الصحراء نحو 92 فــى المئة من مساحته إلىٰ حد

كبير على المساعدات الخارجية. وتجاوز الدين العام لهذا البلد 40 مليار دولار بما يفوق 96 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مع ارتفاع نسعة الفقر إلى نحـو 16 في المئـة والبطالة إلىٰ نحو 20 في المئة وفقًا للأرقام الرسمية.

وصرح مبعوث الرئيس الأميركي إلىٰ الشرق الأوسط جيسون غرينبلات سى يونيو بأن كشف الخطة لتسوية النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين قد يتم في نوفمبر المقبل بعد الانتخابات

منافع معروضة

بشبير المحلل كيرك سيويل من مركز "يوتيكا ريسك سيرفسن" للأبحاث في واشتنطن إلى أن "الأردن لا يملك إلا أنّ يرفض الصفقة"، لأنها "قد تحوّل الأردن إلى دولة فلسطينية". ويضيف "قد تكون هناك منافع اقتصادية للأردن، لكن الملك أكد موقفــه تجاه الدفاع عن القدس

لقاعدته الشعبية العشائرية، لأن الصفقة ويقول الرنتاوي إن "الوصاية على

المقدسات أمر بالغ الرمزية بالنسبة

هل تمسح الهوية الأردنية

للهاشهميين والأردنيين، فمكانة القدس عندهم تفوق مكانتها عند غيرهم من العرب والمسلمين، وهي مصدر من مصادر شرعية نظام الحكم في البلاد". ويسرى أن قسرار الرئيس الأميركي دوناليد تراميك اعتبار القيدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها "عزز مخاوف الأردن".

ويضيف "عندما يقول كوشسنر إن القدس وكل ما فيها لإسرائيل، فهو بستفز الملك عبدالله، الهاشميين بشكل خاص والأردنيين بشكل أوسع".

وأكد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أكثر من مرة ما بات يعرف بلاءاته الثلاث: لا للوطن البديل، لا لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، ولا للتنازل عن القدس أو الوصاية على المقدسات

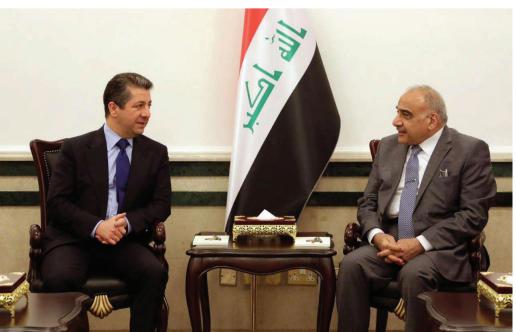
أربيل المختنقة مجبرة على التفاوض مع بغداد

모 بغداد – منذ سنوات تعرف العلاقات بسن الحكومة العراقية وإقليم كردستان المنفصل عن العراق والمتمتع بحكم ذاتي منذ عام 2017 عقب عملية استفتاء سمحت بذلك، أزمة حادة ونزاعا لم يحسم إلى

إقليم كردستان، يوصف في العراق بأنه كان من أكثر المستفيدين بمرحلة الفوضيئ التي تلت سيقوط نظام صدام

حسين عام 2003 ومن ثمة اختراق الإرهاب للبلد بعد تركيز ما سُمى بـ "دولة الخلافة" عبر تنظيم الدولة الإسلامية وتحديدا في عام 2014، فقامت أربيل بتصدير بعض مدخرات الثروة النفطية إلى تركيا دون الرجوع إلى السلطات المركزية أي حكومة

وقد استأنفت بغداد وأربيل، التي تعاني أزمة اقتصادية، مفاوضاتهما



مفاوضات موضع سؤال

بتصديس النفط من أراضيه إلى تركيا بشان النفط والموازنة المخصصة للإقليم الندي يتمتع بحكم ذاتى، وهما نزاعان قديمان يبقى التوصل إلى اتفاق حولهما

وتوصلت أربيل ووزير النفط حينها عادل عبدالمهدي، الذي أصبح رئيسا للوزراء، إلى اتفاق، إلا أنه لم يطبق بالكامل. إذ أن سلطات كردستان تطالب بحصة أكبر من الموازنة الفيدرالية، عام 2014، حينما استغل إقليم كردستان ويتراشق الطرفان بالاتهامات بعدم الوفاء الفوضي السائدة في أعقاب اجتياح

ويصدر إقليم كردستان بين 400 و500 ألف برميل يوميا. لكن رسميا، عليه أن يصدر منها 250 ألف برميل يوميا عن طريق شركة "سومو" النفطية الحكومية، وأن يدفع الإيرادات الناتجة عما تبقى إلى الموازنة الفيدرالية.

وفي المقابل، علىٰ بغداد أن تدفع نحو 12 فــى المئة من موازنتهــا الاتحادية إلىٰ أربيل (8.2 مليار دولار). وشهدت موازنة عام 2019 سابقة، وهي أن تدفع بغداد رواتب موظفى الإقليم الشسمالي، من دون اشتراط أن تعيد أربيل ما عليها من

إيرادات نفطية. لكن في الواقع، فإذا كانت بغداد تدفع الرواتب شهريا للموظفين، إلا أنها لا تدفع الموازنة المخصصة للأكراد، قائلة إن كل الذهب الأسود في كردستان يصدر إلى تركيا من دون المرور عبر منشاتها.

وبمجرد تسميته رئيسا جديدا لحكومة إقليم كردســـتان، توجه مســرور بارزاني إلى بغداد داعيا إلى "ترك نزاعات الماضي وراءنا".

ويشير مصدر حكومي إلىٰ أن حقيقة استعجاله" للظهور في بغداد يعد "إشارة جيدة"، حيث تم تشكيل لجان

فنية مشــتركة للاتفاق على موازنة 2020. ويبدو أن الإقليم مصمم على التفاوض لأنه مخنوق ماليا بسبب الديون البالغ حجمها "14 مليار دولار"، بحسب بارزاني. لكن الرقم في الحقيقة هو ضعف

ذلك بحسب عدد من الخبراء. أما في ما يتعلق برواتب الموظفين، فقد وصلت إلىٰ رقم قياسىي هو 8.9 مليار دولار في العام 2019، بحسب أربيل.

غير أن بغداد لا تخصص سـوى 4.6 مليار دولار، مشيرة إلى وجود وظائف وهمية بين الموظفين البالغ عددهم 1.2

إقليم كردستان مجبر ومصمم على التفاوض مع حكومة بغداد لأنه مخنوق ماليا بسبب الديون البالغ حجمها 14 مليار دولار

ويقول الخبير الاقتصادي أحمد طبقجلي إنه بوجود 3.5 مليار دولار فقط من عائدات النفط بعد خصم التكاليف، وفق الخبراء، فإن الإقليم لم يدفع لموظفيه

منذ أشهر عدة. ويقتل الخلاف بين بغداد وأربيل "اقتصاد كردستان، فالناس لا يعرفون ما إذا كانوا سيتقاضون أجورهم في نهاية الشهر، وهذا يؤثر على الاقتصاد والاستثمارات، وأكثر من ذلك"، كما يقول النائب الكردي سركاوت شمس الدين.

وترى أربيل في عادل عبدالمهدي الشريك الأفضل، فهو "متعاطف، وأبرم بالفعل اتفاقيات مع الأكراد" وفق شسمس

من جانبه، يبحث رئيس الحكومة، وهو مستقل وصل إلىٰ السلطة بإجماع ضد النواب المنقسمين، عن قاعدة أكثر صلابة. وفي هــذا الإطار، يعتقد طبقجلي سأن عبدالمهدى المثقل بأعساء البرلمانيين المتخاصمين في ما بينهم، قد يجد في الأكراد "حلفاء طبيعيين".

إن تعهدات النوايا الحسنة سن الطرفين توفر "قاعدة للحوار"، بحسب مســؤول مـن محافظــة كركــوك النفطية المتنازع عليها، لكن "لا قرار يحل القضية" حتىٰ الآن.

يضيف المسؤول نفسه أن هناك "تدخلات إقليمية ودولية"، في حين أن "أوبك" وشركات النفط الأجنبية والحليف الأميركي تعلق بانتظام على النزاع بين أربيل ويغداد.

من جهتها، تقول الخبيرة في شــؤون النفط العراقي ربى الحصري إن أربيل و الحكومة الفيدرالية "في طريق مسدود"، لأن الأولي ترفض أي سيطرة اتحادية علىٰ حدودها ونفطها وعائداتها، في حين أن الثانية "لا تتحدث مع الأكراد بصوت

وتضيف الحصري أن "أي اتفاق جديد سييظل مؤقتا، وستشهوبه العيوب نفسها سابقا". وللحصول على مصادقة البرلمان، سيتعين على عبدالمهدي إقناع العديد من النواب الذين يتهمونه بتقديم تنازلات كثيرة لإقليم كردستان.